الأمم المتحدة

A/HRC/59/10/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
24 April 2025
Arabic
Original: Russian

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والخمسون
16 حزيران/يونيه – 11 تموز/يوليه 2025
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

كازاخستان

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتُها الطوعية وردودُها

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

1- أحاطت جمهورية كازاخستان علماً بـ 35 توصية لم تتمكن من تنفيذها لعدم توافقها مع المضمون المعياري وروح السياسة القانونية في الدولة وتطبيق التشريعات القائمة.

2- وقد جُمعت التعليقات على التوصيات التي أحيط بها علماً حسب الموضوع.

3- وأحاطت جمهورية كازاخستان علماً بالتوصيات التالية:

أولاً- الالتزامات الدولية: التوصيات 1 و2 و3 و4 و14 و15 و17

التوصيات 1 و2 و3 و4

4- تكفل التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية التي أبرمتها كازاخستان مستوى كافياً من حماية حقوق عديمي الجنسية يتمشى مع المعايير الدولية. وقد اعتُمدت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الورقة التوجيهية بشأن سياسة الهجرة في أفق عام 2027.

5- وتنص الورقة التوجيهية على تبسيط نظام التأشيرات وإجراءات دعوة الرعايا الأجانب ودخولهم وتسجيلهم، فضلاً عن تحديث بوابة التأشيرات والهجرة.

6- ومن شأن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أن يعرض كازاخستان لمخاطر مالية وقانونية معيّنة. فسيكون البلد ملزماً آنذاك بضمان حصول المواطنين الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية على جميع الخدمات الطبية والتعليمية.

7- وعلاوة على ذلك، تنص الاتفاقية صراحةً على أنه يجب على الدولة أن تكفل للمواطنين الأجانب وعديمي الجنسية الحق في التصويت، أي الحق في التصويت والترشح للانتخاب، وكذلك الحق في ممارسة وظائف سياسية رسمية، وهذا يتعارض مباشرة مع التشريعات الوطنية الحالية.

8- وفي ضوء ما تقدم، تعتقد كازاخستان أن من السابق لأوانه النظر في التصديق على الاتفاقية المذكورة أعلاه، لأن هذه المسألة تتطلب بحثاً أطول وأعمق بالتعاون مع هيئات عامة أخرى ومع المنظمات غير الحكومية.

التوصية 17

9- ناقشت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالقانون الدولي الإنساني والصكوك الدولية لحقوق الإنسان في 27 حزيران/يونيه 2023، خلال اجتماعها الثالث والعشرين، مسألة التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190.

10- وتَقرر في نهاية الاجتماع أن الوقت لم يحن بعد للتصديق على هذه الاتفاقية.

11- ومع ذلك، اقتُرحت صياغة تعديلات تشريعية للقضاء على العنف والتحرش في مكان العمل.

12- وتحقيقاً لهذه الغاية، أعدت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع الهيئات العامة والشركاء الاجتماعيين المعنيين، تعديلات لقانون العمل وقانون النقابات.

13- وتعكف الوزارة على تفعيل هذه التعديلات.

التوصيتان 14 و15

14- لا تزال هناك عقبات قانونية تمنع كازاخستان من التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[1].

15- فالمادة 1 من نظام روما الأساسي، على وجه الخصوص، تنص على أن المحكمة الجنائية الدولية هيئة دائمة لها سلطة ممارسة ولايتها القضائية على الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً، وعلى أنها مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية.

16- وتنص المادة 27(1) على أن نظام روما الأساسي يطبَّق على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية. وبوجه خاص، فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، كما أنها لا تشكل في حد ذاتها سبباً لتخفيف العقوبة.

17- ولا تتوافق أحكام نظام روما الأساسي المذكورة أعلاه مع أحكام دستور كازاخستان التي تضمن حصانة الرئيس[2] وأعضاء البرلمان[3] والقضاة[4] والمدعي العام[5].

18- فالأمر لا يتعلق بمجرد عقبات قانونية، بل باختلاف حقيقي بين نظام روما الأساسي ودستور كازاخستان.

19- ولن يزيل التصديق على نظام روما الأساسي هذا الاختلاف، حيث إن الصكوك الدولية المصدق عليها يمكن أن تكون لها الأسبقية على القوانين، لكنها لا تسمو على الدستور[6] الذي اعتُمد بعد استفتاء وطني.

20- وفي ضوء ما تقدم، لم توقع كازاخستان على نظام روما الأساسي ولم تصدق عليه. وبالتالي، فإن أحكامه لا تنطبق على كازاخستان، التي لا تقع عليها أي التزامات بموجب هذا الصك الدولي.

ثانياً- أنشطة أمناء المظالم في الإقليم الوطني: التوصية 45

21- وفقاً للمرسوم الرئاسي (رقم 192 المؤرخ 10 شباط/فبراير 2016) المتعلق بإنشاء منصب مفوض حقوق الطفل والمرسوم الرئاسي (رقم 154 المؤرخ 28 آذار/مارس 2023) المتعلق بإنشاء منصب مفوض حقوق الأشخاص الضعفاء اجتماعياً، باعتبارهما جهتين تابعتين لرئيس الجمهورية، يمارس هذا المفوضان مهامهما على أساس تطوعي، مما يعني أنهما لا يتلقيان أي دعم من ميزانية الدولة.

ثالثاً- تشريع مكافحة التمييز وتعديل المادة 145 من قانون العقوبات: التوصية 48

22- تنص التشريعات الوطنية بالفعل على آليات للحماية من التمييز. وتعمل كازاخستان حالياً على تحسين أحكام تشريع مكافحة التمييز. ففي عام 2024، أنشئ فريق عامل مشترك بين الوزارات معني بتشريع مكافحة التمييز تحت رعاية وزارة الثقافة والإعلام لمواصلة تحسين أحكام هذا التشريع. ويمكن أن يثير إدراج أحكام لحماية الهوية الجنسانية والميل الجنسي ضجة كبيرة، لأن هذه المسائل لا تحظى بإجماع عام. ويتطلب إدراج الهوية الجنسانية والميل الجنسي في المادة 145 من قانون العقوبات اعتماد لوائح إضافية وتوضيح هذين المفهومين وتغيير ممارسة إنفاذ القانون، مما سيزيد عبء العمل على القضاء وأجهزة إنفاذ القانون.

رابعاً- مكافحة التعذيب: التوصية 66

23- نظراً إلى العدد المحدود من المنظمات غير الحكومية التي لها مكاتب في جميع مناطق البلد، هناك خطر احتكار الآلية الوقائية الوطنية.

24- ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن التشـريعات القائمة تنظم تنظيماً كافياً أنشـطة الآليات الوقائية الوطنية وأن صياغة واعتماد قانون منفصل سيؤدي إلى ازدواجية لا حاجة إليها في الأحكام التشريعية.

خامساً- مكافحة الإرهاب: التوصية 71

25- إن قائمة المنظمات والأفراد المرتبطين بتمويل الإرهاب والتطرف هي إحدى الأدوات الفعالة لمكافحة انتشار الأيديولوجيا المتطرفة.

26- ومن أجل مكافحة الأنشـطة الإجرامية، ينطوي الإدراج في هذه القائمة على فرض قيود على الأنشطة المالية، منها تجميد الحسابات المصرفية وتقييد الحصول على الخدمات المالية.

27- وترد أدناه الأسباب التي يمكن أن يُدرج بناءً عليها في القائمة أشخاص مدانون بجرائم غير عنيفة.

28- ويمكن أن يؤدي رفع أسماء الأشخاص المدانين بجرائم غير عنيفة من القائمة إلى ما يلي:

- يمكن أن يعود الأشخاص المدانون بالفعل بجرائم متطرفة إلى الاضطلاع بأنشطة متطرفة؛
- يمكن أن تصبح تدابير مكافحة تمويل المنظمات المتطرفة أقل فعالية؛
- يمكن أن تصبح أنشطة كازاخستان في مجال مكافحة الجماعات المتطرفة غير متسقة وتتعرض لانتقادات دولية من المنظمات المتخصصة في مكافحة تمويل التطرف.

29- وفي الوقت نفسه، من الجدير بالذكر أن القانون ينص على آلية لتُرفع من القائمة أسماء الأفراد الذين تتوافر عنهم معلومات موثوقة تثبت تخليهم نهائياً عن جميع الأنشطة الإجرامية والأفكار المتطرفة.

سادساً- حرية التعبير وحرية التجمع السـلمي وحرية الإعلام: التوصـيات 87 و88 و98 و106

التوصية 87

30- يخضـع إجراء الإخطار بالتجمعات السـلمية لقانون التجمعات السـلمية والحشـود والاعتصـامات والمسـيرات والمظاهرات. ويحدد هذا القانون القواعد التي يجوز للمواطنين بموجبها تنظيم تجمعات سـلمية وعقدها، وينظم إجراءَ إخطار السلطات بالحدث المزمع تنظيمه.

31- والإخطار عملية إلزامية يجب أن يتبعها منظمو الحدث.

32- ويجب تقديم الإخطار قبل عشـرة أيام عمل على الأقل من تاريخ الحدث. ويجب الإخطار في وقت مبكر بأي حدث يُحتمل أن يسبب اضطراباً عاماً خطيراً أو يهدد السلامة العامة (على سبيل المثال، قبل خمسة عشر يوم عمل من التاريخ المقرر).

33- ويقدَّم الإخطار كتابة أو في شكل إلكتروني[7]، ويجب أن يحتوي على المعلومات التالية:

- الغرض من الحدث؛
- موعده ومكان انعقاده؛
- عدد المشاركين التقديري؛
- اسم الجهة المنظمة وتفاصيل الاتصال بها؛

- مسار الحدث (في حالة الموكب) إذا كان ينطوي على تنقل الأشخاص؛
- وصف الترتيبات الأمنية.

34- ويؤدي إجراء الإخطار بالتجمعات السلمية دوراً هاماً في الحفاظ على النظام والأمن أثناء الأحداث العامة. وينبغي التشديد على أن المنظمين ملزمون بتقديم إخطار مسبق وامتثال أحكام القانون والحصول على تأكيد من السلطات المحلية حتى يتمكنوا من تنظيم التجمعات والاعتصامات والمسيرات وغيرها من الأحداث العامة بصفة قانونية.

35- وتُظهر الممارسة الدولية أن السلامة العامة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم هي إحدى الأولويات الرئيسية عند تنظيم التجمعات السلمية وعقدها.

36- وتراعي الدولة في سياق أنشطتها إمكانية اختلاف مصالح مواطنيها. ويجب ألا تؤدي ممارسة بعض المواطنين حقوقهم إلى انتهاك حقوق المواطنين الآخرين، وتوضع في بعض الحالات حدود معينة لضمان سلامة أصحاب الحقوق أنفسهم.

التوصية 88

37- كي يتسنى تنظيم تجمعات سلمية في شكل اعتصامات وحشود ومظاهرات، ينص قانون تنظيم التجمعات السلمية وعقدها على إجراء الإخطار كي تتمكن السلطات المحلية من اتخاذ جميع التدابير التنظيمية اللازمة لتسهيل حرية التجمع وحماية النظام العام وسلامة المواطنين.

38- ويعترف إجراء الإخطار بحق المواطنين في التجمع ويضمن في الوقت نفسه التوازن بين حرية التعبير والحفاظ على النظام العام.

39- ويُقبل ملف الإخطار تلقائياً من دون الحاجة إلى إقرار السلطات المحلية بالاستلام.

40- وفي الوقت نفسه، وفي ضوء التجربة الدولية، يمكن أن ترفض السلطات المحلية التصريح بإقامة حدث من أجل حماية حقوق المواطنين المشروعة وسلامتهم.

41- ويمتثل التشريع الوطني المتعلق بالحق في التجمع السلمي المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

التوصية 98

42- يستند اعتماد الصحفيين إلى إطار تنظيمي واضح ويخضع لقانون الإعلام الصادر في 19 حزيران/يونيه 2024. وتُحدَّد إجراءات الاعتماد في القواعد الموحدة لاعتماد الصحفيين (ممثلي وسائل الإعلام)، التي أُقرت بموجب الأمر رقم 367-NK الصادر عن وزارة الثقافة والإعلام في 20 آب/أغسطس 2024.

43- وقد وُضعت القواعد الجديدة لاعتماد الصحفيين مع مراعاة المقترحات التي قدمتها وسائل الإعلام. فعلى سبيل المثال، يسمح حُكم جديد للصحفيين (ممثلي وسائل الإعلام) الذين يُرفض اعتمادهم الدائم بلا مسوغ قانوني بالطعن في الرفض وفقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون.

44- ومع ذلك، يحق للصحفيين تماماً العمل لدى عدة وسائل إعلام في الوقت نفسه، مما يعني أنه يجب على كل وسيلة إعلامية يعمل الصحفي لديها أن تقدم طلب اعتماد، وهذا إجراء بسيط إلى حد ما. ولا ينطبق هذا الشرط على تعبير الصحفيين عن رأيهم الشخصي أو موقفهم بشأن مظاهرة أو حدث على حساباتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي.

45- ولا تهدف عملية اعتماد الصحفيين إلى تقييد حرية التعبير وحرية الإعلام، أو حرمان الصحفيين من حقهم في ممارسة أنشطتهم باستقلال تام.

التوصية 106

46- اعتُمد مفهوم المعلومات الكاذبة في أعقاب استقصاء عام نُظم بعد مناقشات مع ممثلي وسائل الإعلام والمدونين. وهو مفهوم واضح لا ينطبق إلا في حالات الجرائم.

47- ويعرّف قانون المنصات والإعلانات الإلكترونية مفهوم المعلومات الكاذبة. فالمادة 1 من هذا القانون تنص على أن المعلومات الكاذبة، أياً كان شكلها، هي المعلومات التي لا تطابق الواقع أو التي تشوه الحقائق تشويهاً شديداً، وتعطي صورة مضللة عن الأشخاص والأشياء والأحداث والظواهر والعمليات.

48- وقد وُضع هذا التعريف خلال مناقشات دارت في إطار أفرقة عاملة تابعة لمجلس النواب. وشاركت أيضاً في صياغة مشروع قانون المنصات والإعلانات الإلكترونية هيئات عامة فضلاً عن أعضاء في البرلمان وممثلين لوسائل إعلام ومنظمات دولية غير حكومية. ونظرت عدة هيئات عامة ومنظمات دولية في هذا القانون وأحكامه. وبالتالي فإن مفهوم المعلومات الكاذبة يتمشى مع الطرائق التقنية القانونية.

سابعاً- أنشطة المنظمات غير الحكومية: التوصيتان 104 و105

49- لأغراض تنفيذ توصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، أُكمل في عام 2018 قانون الضرائب والمساهمات الإجبارية الأخرى[8] بأحكام تفرض شرط التبليغ على الأشخاص الذين تلقوا أموالاً أو أصولاً أخرى من دول أجنبية ورعايا أجانب ومنظمات دولية وأجنبية. ويُلزَم جميع أعضاء الأمم المتحدة بامتثال معايير فرقة العمل.

50- ولا ينطبق شرط التبليغ إلا عندما تتعلق أنشطة متلقي الأموال أو الأصول الأخرى بتقديم المساعدة القانونية أو إجراء استطلاعات الرأي العام والدراسات الاستقصائية السوسيولوجية وغيرها.

51- ويتعلق في المقام الأول بالجمعيات العامة العاملة في هذا المجال (يتجاوز مجموعها 000 22 جمعية عامة مسجلة).

52- وبموجب التعديلات التي أُدخلت في عام 2022 على المادة 29 من قانون الضرائب، تنشر لجنة الإيرادات الحكومية التابعة لوزارة المالية على موقعها الشبكي سجلاً للأشخاص الذين تلقوا أموالاً أو أصولاً أخرى من مصادر أجنبية.

53- ويتمشى شرط التبليغ عن الأنشطة المضطلع بها والأموال المتلقاة من مصادر أجنبية مع الممارسة الدولية.

54- ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، ينص قانون تسجيل الوكلاء الأجانب على سجل للأشخاص الذين يعملون تحت مراقبة (توجيه) مدير أجنبي ولمصلحته. وترِد أحكام مماثلة في تشريعات بريطانيا العظمى وإسرائيل وبلدان أخرى.

55- وفي كازاخستان، يخضع إقرار إجراءات إصدار السجل والإدراج في قاعدة بيانات الأشخاص الممولين من مصادر أجنبية أو الإخراج منها لأمر صادر عن وزارة المالية؛ ويبين هذا السجل أسماء وأرقام هوية الأشخاص الذين تلقوا أموالاً أو أصولاً أخرى من مصادر أجنبية[9].

56- ووفقًا للمادة 30(1)(11) من قانون الضـــرائب، لا يُعتبر رقم الهوية والاســـم من المعلومات الضريبية السرية.

57- وجدير بالذكر في الوقت نفســـه أن لجنة الإيرادات الحكومية التابعة لوزارة المالية لا تملك معلومات عن مبلغ الأموال أو حجم الأصـــول الأخرى التي تلقتها المنظمات غير الربحية من مصـــادر أجنبية، مما يمنعها من إخضاعها لرصد تام.

ثامناً- أنشطة النقابات: التوصية 141

58- لقد بُسّطت بالفعل عملية تسجيل النقابات، وليس من المقرر زيادة تبسيطها.

تاسعاً- التعليم: التوصيتان 168 و169

59- تحيط كازاخستان علماً بهاتين التوصيتين، وتشير إلى أن المنهاج الدراسي الموحد يتناول بالفعل مسائل التربية الأخلاقية والجنسية، بما في ذلك الصحة الإنجابية والنظافة والسلامة الشخصية.

60- ومع ذلك، تؤكد وزارة التعليم أن اعتماد هاتين التوصيتين سيثير لدى الناس رد فعل سلبياً.

عاشراً- التعاون الدولي: التوصيتان 114 و276

التوصية 114

61- نظراً إلى أهمية العلاقات التجارية والاقتصـادية وروابط النقل بين أفغانسـتان وكازاخسـتان، تعتقد كازاخستان أن من الحكمة أن تحيط علماً فقط بهذه التوصية.

التوصية 276

62- لا توجد في كازاخستان أي مظاهر لمعاداة السامية أو تشويه الهولوكوست، لأن سياسة الدولة تسعى للحفاظ على التفاهم بين الأعراق واحترام الذاكرة التاريخية في المجتمع.

حادي عشر- الهوية الجنســـانية: التوصـــيات 277 و278 و279 و280 و281 و282 و283 و284 و285 و286 و287 و289

التوصية 277

63- بحثت كازاخســـتان على النحو الواجب الالتماس المناهض للدعاية العلنية والخفية لمجتمع الميم الموســـع في البلد، مع مراعاة جميع المواقف والآراء، وفقاً لقانون الإجراءات الإدارية. وفي أعقاب هذا البحث، تَقررت في 6 آب/أغسـطس 2024 الموافقة جزئياً على الالتماس الذي نُشـر رسـمياً على الموقع الشبكي لوزارة الثقافة والإعلام.

64- ووفقاً لقواعد الدستور، تتبع الحكومة سياسة عدم التمييز الرصينة والمتوازنة، بهدف كفالة احترام الضمانات الدستورية والتسامح وتجنب النزاع في المجتمع.

65- ولذلك لا ينطوي قرار الموافقة على الالتماس على أي عواقب أو قيود قانونية.

التوصيات 278 و279 و280 و281 و282 و283 و284 و285 و286 و287 و289

66- تنص التشريعات في كازاخستان بالفعل على آليات للحماية من التمييز.

67- ويكرس الدستور (المادة 14) المساواة بين الجميع أمام القانون ويحظر أي تمييز على أساس الأصل أو الوضع الاجتماعي أو الوظيفة أو الثروة أو الجنس أو العرق أو العرق أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو مكان الإقامة أو أي ظرف آخر.

68- ويحظر قانون العمل (المادة 6) التمييز في العمالة.

69- ويحظر قانون الطفل (المادة 7) التمييز الجنساني.

70- وبالإضافة إلى ذلك، تعمل كازاخستان حالياً على تحسين أحكام تشريع مكافحة التمييز. فقد أنشئ في عام 2024 فريق عامل مشترك بين الوزارات معني بتشريع مكافحة التمييز تحت رعاية وزارة الثقافة والإعلام لمواصلة تحسين أحكام هذا التشريع.

71- ومع ذلك، يجب مراعاة الحساسيات الثقافية والاجتماعية. فكازاخستان بلد له قيم تقليدية تعتنق فيه غالبية السكان آراء محافظة. ويمكن أن يثير اعتماد أحكام لحماية الهوية الجنسانية والميل الجنسي ضجة كبيرة، لأن هذه المسائل لا تحظى بإجماع عام.

72- وعلاوة على ذلك، يتطلب إدراج الهوية الجنسانية والميل الجنسي في المادة 145 من قانون العقوبات اعتماد لوائح إضافية وتوضيح هذين المفهومين وتغيير ممارسة إنفاذ القانون، مما سيزيد عبء العمل على القضاء وأجهزة إنفاذ القانون.

73- وفي ضوء ما تقدم، تقترح كازاخستان حذف هذه التوصيات.

ثاني عشر- مكافحة انعدام الجنسية: التوصية 294

74- نُظمت في عام 2020 إجراءات تحديد حالات انعدام الجنسية. ويُمنح المهاجرون غير النظاميين، منذ ذلك الحين، وضعاً رسمياً وتُصدَر لهم شهادة انعدام الجنسية.

75- وتشكل شهادة انعدام الجنسية الأساس لإعمال جميع الحقوق، لا سيما الحق في التنقل بحرية داخل البلد واختيار مكان الإقامة والسفر إلى الخارج.

76- ولدى 397 7 شخصاً حالياً صفة عديمي الجنسية. ويجوز للأشخاص عديمي الجنسية طلب الحصول على الجنسية الكازاخستانية وفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في قانون الجنسية. ويحصل زهاء 000 2 شخص عديم الجنسية على الجنسية الكازاخستانية كل عام[10]. ومن الجدير بالذكر أنه لم يُرفض منح الجنسية لأي شخص عديم الجنسية قدم طلب الحصول عليها.

77- وتُدخَل باستمرار تعديلات على التشريعات الوطنية لتحسين ظروف عيش الأشخاص عديمي الجنسية وقواعد التجنس، مع مراعاة التوصيات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) والممارسة الدولية.

78- وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2020 إلى أيار/مايو 2022، نظمت وزارة الداخلية، بدعم من مفوضية شؤون اللاجئين وبالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية، حملة واسعة النطاق أسفرت

عن تسـجيل 822 8 مهاجراً غير نظامي عديم الجنسـية: تمكن 618 5 منهم من إثبات جنسـيتهم الكازاخسـتانية وحصـلوا على وثائق الهوية وحظي 204 3 منهم بالاعتراف بصـفتهم عديمي الجنسـية وحصلوا على الشهادة اللازمة.

79- ونُظمت حملة مماثلة في عام 2024 (من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسـمبر). وأسـفرت عن تسـجيل 504 مهاجرين غير نظاميين: أثبت 251 منهم جنسـيتهم الكازاخسـتانية وحظي 28 منهم بالاعتراف بصـفتهم عديمي الجنسـية. ولا يزال الوضـع القانوني للأشـخاص المتبقين البالغ عددهم 225 شخصاً قيد التحقق.

80- وفي ضوء ما تقدم، تسهم التشريعات القائمة إسهاماً كبيراً في الحيلولة دون زيادة عدد الأشخاص عديمي الجنسية، وبالتالي لا ينبغي مراجعتها أو تعديلها.

Note

[1] далее – Статут МУС.

[2] пункт 1 статьи 46.

[3] пункт 4 статьи 52.

[4] пункт 2 статьи 79.

[5] статья 83.

[6] пункт 3 статьи 4 Конституции Республики Казахстан.

[7] электронный почты госорганов, через портал eOtinish.

[8] далее – Налоговый кодекс.

[9] Приказ от 20.02.2018г. №240.

[10] в 2021г.-1807 чел, 2022г.-1375, 2023г.-1542, 2024г.-678.